Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences
(MJAES)

DOI: 10.52113/6/2022-12-2/129-142 Volume (12), Issue (2), 2022, Pages:129-142

Determinants of domestic savings in Iraq for the period (2003-2019)

Faiza Hassan Mosachet[1] & Ban Yaseen Maki[2]

University of Basra/ College of Administration and Economics[1,2]

ABSTRACT

Saving is one of the most important economic topics that have taken a large space in economic studies because of its great impact on all activities of the economy, in addition to that it is the main pillar from which investment in all fields stems. 2003-2009) by measuring the impact of these factors, which were represented in the gross domestic product, inflation rate, consumption in addition to the interest rate. The research found a relationship and a significant impact of these variables on the volume of local savings in Iraq. The research also recommended the need to follow all the ways that would encourage individuals to rationalize consumption as well as raise awareness and cultivate confidence in the banking system and various financial institutions in a way that contributes to increasing the volume of these savings.

Keywords: saving, interest rate, gross domestic product, consumption, inflation

Received: 15/5/2021
Accepted:21/6/2022
published:30/6/2022

*Corresponding Author: faiza.mosachet@uobasrah.edu.iq

محددات الادخار المحلي في العراق للمدة (2003-2019)

م.فايزة حسن مسجت[1] و م.بان ياسين مكي[2]

[1,2] كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة

المستخلص

يعد الادخار من اهم المواضيع الاقتصادية التي اخذت حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية لما له من اثر كبير في جميع أنشطة الاقتصاد فضلا عن انه يعد الركيزة الأساسية التي ينطلق منها الاستثمار في جميع المجالات، لقد هدف البحث الى بيان اهم العوامل المحددة للادخار المحلي في العراق للمدة (2003-2009) من خلال قياس اثر هذه العوامل والتي تمثلت بالناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، الاستهلاك بالإضافة الى سعر الفائدة. وقد توصل البحث الى وجود علاقة واثر معنوي لهذه المتغيرات على حجم المدخرات المحلية في العراق كما أوصى البحث بضرورة اتباع كافة السبل التي من شانها تشجيع الافراد على ترشسد الاستهلاك فضلا عن التوعية وزرع الثقة بالنظام المصرفي والمؤسسات المالية المختلفة بالشكل الذي يسهم في زيادة حجم هذه المدخرات.

الكلمات المفتاحية: الادخار- سعر الفائدة – الناتج المحلي الإجمالي – الاستهلاك – التضخم

المقدمة

تشير اغلب الدراسات الاقتصادية الى ان الادخارات المحلية هي أساس لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يساعد على تطور الاقتصاد، ويعد الوعي الادخاري أساس ومصدر من مصادر التمويل للاستثمار العام في البلد الذي يؤدي الى ارتفاع مستويات المعيشة الامر الذي ينعكس على حدوق التنمية الاقتصادية، كما انه يساعد على تمويل مشاريع الاستثمار المنتجة التي تسهم في تكوين راس المال وتساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي. وحتى تحقق الدول هذا الهدف يجب ان يكون هناك سياسات اقتصادية مدروسة بشكل صحيح تؤدي الى استغلال كافة الوسائل التي يمكن ان تساعده على زيادة المدخرات المحلية وذلك لان إيجاد والحصول على موارد مالية مستقرة يعد وجها مهما من وجوه التنمية الاقتصادية وهو امر ضروري وملح لحماية الاقتصاد ، اذ يجب ان يتم تكريس كافة الجهود للاعتماد على الذات وان تكون المدخرات المحلية هي الأساس ذلك ان عملية تكوين رؤوس الأموال يجب ان تكون ذاتية وهذا الامر يعد من ضروريات واساسيات التنمية الاقتصادية وطموح من طموحات تحقيق الاستقلال اقتصاديا الامر المنشود من كافة الدول وذلك للتخلص من السلبيات الناجمة من الاستعانة بمصادر التمويل الخارجية. ان الادخار يعد من القضايا المهمة التي ركز عليها الفكر الاقتصادي وهي شرط ضوري لتحقيق تنمية شاملة ومتواصلة اذ نلاحظ ان اغلب الدول تسعى الى زيادة المدخرات وتوجيهها الى الاقتصاد لتوفير رؤوس الأموال اللازمة لقيام المشاريع الاستثمارية المنتجة والنهوض بها وبادائها الامر الذي ينعكس إيجابيا على الاقتصاد من خلال تحسين أداء الاقتصاد واحداث نمو وتطورات قوية في الاقتصاد من اجل الوصول الى احداث التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من ان للادخارات المحلية اثر كبير وضرورة من الضروريات الملحة للنهوض

بالاقتصاد كما ان لها دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية.

هدف البحث

هدفت البحث الى تحليل واقع الادخار المحلي في العراق خلال المدة(2003-2021)، فضلا عن تحليل ودراسة اهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان يكون لها اثر على الادخار المحلي في العراق.

مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث من خلال طرح السؤال التالي، ماهي العوامل التي تحدد مستوى الادخار في العراق ؟

فرضية البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من انخفاض مستوى الادخارات المحلية.

المبحث الأول

الاطار النظري والمفاهيمي للادخار في الفكر الاقتصادي

أولا: مفهوم الادخار وانواعه

اختلفت وتعددت المفاهيم الخاصة بالادخار بتعدد المدارس الاقتصادية لكنها جميعا اتفقت على انه احد النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الافراد و الدولة فقد عرف الادخار في المفهوم الاقتصادي بأنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل والذي لا ينفق على الاستهلاك(العساف والوادي،2011: 225)، كما يعرف بانه الجزء من الدخل الجاري والغير موجه للاستهلاك الجاري خلال فترة معينة، اي انه لا ينفق على الاستهلاك على الرغم من ان هذا الادخار قد لا يستخدم جميعه في عملية الاستثمار اذ قد يتم اكتناز جزء منه(سلامي، 2008: 13). كما يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي يكون لدى الفرد ويحتاط به للمستقبل لمواجهة ظروف الحياة المختلفة والذي يؤدي الى تحريك عملية التنمية الاقتصادية خلال مراحل حياته(نوراليقين،2012: 67).

ان عملية الادخار هي التوفير الذي يعتمد على ركيزتين اساسيتين، الركيزة الاولى هي القدرة على الادخار والثانية هي الرغبة في الادخار(سهو، 2016: 6)، اما المفهوم الاسلامي للادخار فهو تأجيل الانفاق العاجل الى انفاق اجل على ان تتم ادارة هذا المال المؤجل في مؤسسة مالية خاصة بتنمية المدخرات،حيث يقسم المفهوم الاسلامي الادخار الى ثلاثة عناصرهي الدخل والانتفاع فضلا عن الاستثمار، فهدف الادخار هو الانتفاع من الاموال المدخرة للمستقبل وبوجود هذا الدخل يوجد الادخار ثم يأتي الاستثمار لغرض تحقيق الانتفاع المطلوب (الحولي،2007: 3). اما فيما يتعلق بأنواع الادخار فهو يأخذ مثله مثل المتغيرات الاقتصادية الأخرى أنواعًا متعددة وحسب تقسيمات متعددة من حيث الأساس والهدف فضلا عن الوسيلة، فقد كان الادخار قديما يتخذ شكلاً عينيًا لقلة المال في تلك الفترة الزمنية حيث يوجد منه نوعان من حيث الحجم هما الادخار الفردي والادخار الكلي أو الجماعي، وهناك أيضًا مايسمى بالادخار الاحتياطي، وهي المدخرات التي يحتفظ بها الأفراد في منازلهم أو في صناديق الادخار في البنوك حتى الحاجة إلى استخدامها، أما المدخرات الإنتاجية فهي الأموال التي يستثمرها الفرد بنفسه أويضعها تحت تصرف رجال الأعمال(الحقباني، 15:1999). أما في الاقتصاد الحديث يمكن تقسيم الادخار إلى قسمين:

الادخار الاختباري: وهو شكل أساسي من أشكال الادخار يتم من خلال قناعة الفرد اقتناع طوعي ومسبق بالامتناع عن استهلاك جزء من الدخل الذي يحصل عليه واستثماره بقصد خلق توازن مرغوب فيه من جانب الفرد دون تدخل قوة خارجية تجبره عليه ويتمثل في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الاعمال بالإضافة الى مدخرات القطاع الحكومي (الطيب 2016: 4)، وبما أن الادخار الفردي اختياري، فإن للفرد بالإضافة إلى حريته في تحديد المبلغ الذي يدخره الحرية المطلقة في اختيار الوسائل لذلك.

الادخار الإجباري: وهو النوع الذي تلجأ إليه الدولة ويكون لمصلحة المواطن نفسه ويعني أن الادخار يتم عن طريق اقتطاع جزء من الدخل بشكل إلزامي من قبل قوة خارجة عن ارادتهم (جمعون،2005: 86)، بالإضافة إلى كونه منفعة

للفرد يدخر للمستقبل مثل معاشات ومساهمات الضمان الاجتماعي، التقاعد والتأمين(نور اليقين،64:2012)، كما قد يأخذ الادخار الاجباري بعض الصور الأخرى كالضرائب حيث يقوم كل فرد بالتنازل عن جزء من دخله جبرا ويتم دفعه الى الدولة مقابل الضريبة المستحقة علية، اما في الاقتصاد المخطط فأن عملية الادخار الاجباري تتم عن طريق رفع اسعار المنتجات التي تحددها الدولة(الشيخلي وصادق، 16:2019). كما توجد صورة اخرى للادخار الالزامي تتمثل بإلزام الدولة لبعض المشاريع باقتطاع جزء من الارباح الموزعة او حتى اصدار قوانين وتشريعات تلزم هذه المشاريع بتوجيه جزء من ارباحها المحجوزة الى الاستثمار(عمارة، 2016: 8).

ومن صور الادخار الاجباري أيضا وبعيدا عن تدخل الدولة هو اجبار حملة الاسهم باحتجاز جزء من ارباحهم لاستخدامها لتمويل استثمارات جديدة، وتتم عملية الالزام هذه من قبل الإدارات في بعض الشركات(اليقين، 11:2012)، كما تعد عملية ترشيد الاستهلاك احدى طرق الادخار الالزامي وذلك عن طريق نظام البطاقات اواللجوء الى القروض الاجبارية وهذه الحالة تتبع غالبا في اوقات الحروب والازمات الاقتصادية(زغير،9:2017).

ثانيا: مفهوم الادخار من وجهة نظر بعض المدارس الاقتصادية

أ- المفهوم التقليدي للادخار

يؤمن اصحاب المدرسة التقليدية بأن الارض هي مصدر الثروة كلها، ولهذا السبب فقد اعتبروا ان الادخار من المعاني التي اتجه اليها الفكر الفيزوقراطي والخاص بإنتاجية العمل الزراعي من منطلق الفكرة التي تؤمن بان العمل الزراعي يوفر فائضا في حين ان غيره من الاعمال لا يضمن ذلك (عجمية والليثي، 57:2004).

ب-المفهوم الكلاسيكي للادخار .

يعد ادم سمث وريكاردو من أشهر علماء الكلاسيك وهم اصحاب مدرسة الحرية الاقتصادية اذ يرى سميث ان رأس المال يزداد بالادخار ويتناقص بالهدر وسوء الادارة، وقد رأى الكلاسيك بأن كل ما يدخر يستثمر وبالتالي لا يمكن ان يخفض من الطلب الكلي(امين،2005: 8)، كما بين الكلاسيك بأن الادخار هو دالة في معدل سعر الفائدة وبزيادة معدل سعر الفائدة يزداد ميل الافراد الى الادخار ، وعلى العكس من ذلك عند انخفاض معدل سعر الفائدة ينخفض الميل الحدي للادخار وهذا يعني ان الادخار دالة متزايدة في معدل سعر الفائدة(دعاس،2003 : 4)

ج- المفهوم الكينزي للادخار .

بين الاقتصادي كينز ان الادخار هو عبارة عن الجزء المتبقي من الدخل والذي لم ينفق على الاستهلاك ، ويؤكد بان الادخار هو دالة في الدخل(اسماعيل،1997: 8)، كما وصف كينز الادخار بأنه فضله من الدخل غير منفقة (العريفي،2006: 21)، وقد كان تصوره عن الادخار اكثر وضوحا من الكلاسيك لأنهم تركوا عملية الاقتطاع من الدخل غير واضحة، فقد يتم اقتطاع الفرد لجزء من دخله ليدخره وعند حاجته اليه يقوم بأنفاقه في حين ان كينز وضح ان الادخار هو المبلغ المتبقي من الاستهلاك.

ثالثا: الاهمية الاقتصادية للادخار

تنبع أهمية الادخار من حقيقة أنه كلما ارتفع مستوى الاهتمام في أي اقتصاد فان ذلك يساعد على زيادة قدرة الشركات في الحصول على التمويل اللازم الذي يساعدها من اجل زيادة طاقاتها الإنتاجية فضلا عن زيادة إيراداتها وقدرتها على البقاء، وتتلخص أهمية الادخار في النقاط التالية (دوابة،128: 2009):

- السماح للجهات بتمويل مشاريعها التنموية وتحقيق أرباح وعوائد للاقتصاد الوطني اذ توجه الأموال التي يتم توفيرها نحو الاستثمار.
- الحد من موجات ارتفاع الأسعار ومحاربة التضخم وزيادة المعروض من السلع والخدمات.

- إحداث تنمية اجتماعية كالحد من البطالة وتحسين جودة الخدمات وذلك لأن الادخار يوجه على الاغلب إلى الاستثمار والذي يتم من خلاله توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل.

- التقليل من الاستهلاك البذخي والرفاهية وهذا يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي من خلال مواجهة مشاكل المستقبل.

رابعا: العوامل المؤثرة في الادخار

ان عملية الادخار تقوم على مجموعة من المحددات والعوامل التي تضعف وتقوي القدرة الادخارية للإفراد والاقتصاديات، وهذه العوامل تؤثر على الادخار من خلال تأثيرها على الدخل والاستهلاك كأساس لتحديد حجم ونسبة الادخارومن اهم هذه العوامل مايلي :

أ- الناتج المحلي الإجمالي

يعد الدخل القومي عاملاً رئيسيًا في زيادة الادخار أو تقليله حيث يلاحظ انه إذا زاد الدخل بنسبة معينة، فسيؤدي الى زيادة الادخار ويتضح من ذلك العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم المدخرات، ويلاحظ ان الادخار يزداد بنسبة تفوق نسبة الزيادة في الاستهلاك وهذا مايعده كينز قانونا نفسيا اساسيا، وذلك نابع من طبيعة توزيع الدخل ، حجمه واتجاهه فإذا كان التوزيع يتجه نحو الطبقات الغنية فأن الادخار يزداد اما اذا تم لصالح الطبقة الفقيرة فأن الادخار لن يتأثر بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى هذه الطبقات(البسام ،2005: 15).

ب- الاستهلاك

يعرف الاستهلاك على انه مجموع السلع والخدمات المعمرة وغير المعمرة التي يستهلكها الفرد طول فترة حياته(مليباري،7:2020)، كما يعرف بأنه المبلغ المالي الذي يتم تحريره من ملكية شخص عام الهدف منه تحقيق المنفعة العامة(العلي،36:2002)، ومن زاوية اخرى يمكن اعتبار الاستهلاك الحكومي مبلغا نقديا ياتي من المسؤولية المالية للدولة او احدى مؤسساتها بقصد اشباع حاجة عامة(بشير،2016: 3) وبما ان الادخار هو عملية التوقف عن الاستهلاك لذا فأن العوامل التي تحدد الكمية التي يتم استهلاكها من الدخل هي نفس العوامل التي تحدد الكمية التي يجب ان لا تستهلك منه، ان دالة الاستهلاك والادخار لا تختلفان من حيث الاهمية وكانتا من اهم الافكار التي ركز عليها كينز في نظريته مثلما ركز على الدخل كمتغير اساسي بين المتغيرات المؤثرة على الادخار والاستهلاك.

ج- سعر الفائدة

إذا كان الادخار يعبر عن الحرمان من الاستهلاك لفترة من الوقت فإن سعر الفائدة هي المكافأة التي يستفيد منها المستهلك نتيجة حرمانه المؤقت، ولهذا كان تأثير سعر الفائدة على الادخار محل جدل ومناقشة من قبل العديد من الاقتصاديين، ومن الممكن القول بان رفع سعر الفائدة قد يؤدي الى تفضيلات مختلفة، وأن انخفاض سعر الفائدة يساهم في انخفاض حجم الادخار نتيجة الزيادة الناجمة عن زيادة حجم الاستثمار والدخل القومي(الخطيب،35:3013).

د- معدلات التضخم

يعبر التضخم عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويعد من العوامل السلبية التي تؤثر على مستوى الدخل الحقيقي للفرد اذ ان ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية للنقود مما يؤدي الى انخفاض الدخل الحقيقي للفرد الامر الذي ينعكس على انخفاض القدرة على الادخار ثم الاستثمار(العلي،13:2012).

وتعد ظاهرة التضخم إحدى الظواهر متعددة الأوجه التي عالجتها العديد من المدارس اذ يعتبر مفهوم التضخم مهمة صعبة لأنه يحتوي على الكثير من الغموض والتناقضات، (جمعة ،2000 : 357) الا ان المفهوم الشائع بين معظم العلماء هو: الارتفاع غير الطبيعي في الأسعار.

المبحث الثاني : تحليل حجم الادخار المحلي في العراق

يعد الادخار حجر الأساس في أي اقتصاد، ولكن يلاحظ وجود ضعف واضح وحقيقي فيه وبالأخص في الدول النامية حتى ان كانت توجد فيها

مستويات عالية في الدخل، الا ان الادخارات تشكل نسبا منخفضة وذلك لان اغلب هذه المدخرات يتم توجيهها في اغلب الأحيان الى المشاريع غير الإنتاجية فضلا عن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الذي يتضح اثره بشكل كبير في هذه الدول، حيث يلاحظ ارتفاع معدلات الاستهلاك على حساب المدخرات الوطنية والسبب في ذلك يعود الى انخفاض مستوى الدخل الفردي والذي يقابل في ارتفاع ميل مواطني هذه الدول للاستهلاك فضلا عن ارتفاع مستويات التضخم والضعف المترسخ في القطاعات الإنتاجية (رشيد واخرون،2020: 395).

أولا: تحليل حجم المدخرات المحلية: شهدت معدلات الادخار في العراق خلال مدة البحث تذبذبا واضح اذ يلاحظ من الجدول رقم(1)ان هذه المدخرات قد اتسمت بمسار متصاعد الا في بعض السنوات والتي كانت فيها ظروف معينة ادت الى انخفاض الادخار فيها، بلغ حجم الادخار (1372824) عام 2003 ارتفع بعدها ليصل الى(19119446.4) مليون دينار عام 2006 وبمعدل نمو سنوي بلغ(132.37%) وقد كانت اهم الأسباب التي أدت الى هذا الارتفاع الكبير في مستوى الادخار هي الزيادة التي حصلت بالدخل بعد تغير النظام السياسي والاقتصادي في العراق عام 2003، ثم نلاحظ انخفاض حجم المدخرات بعد ذلك في عام 2007 اذ كان معدل النمو السنوي في هذه السنه (-33.41%) ويرجع السبب في هذا الانخفاض الى الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في تلك الفترة والتي اثرت بشكل عميق في القطاعات الاقتصادية بشكل عام، ولكن هذه المدخرات عادت الى الارتفاع من جديد عام 2008 اذ بلغت(41710145.0) مليون دينار وبمعدل نمو وصل الى(125.69%) وكان السبب في هذه الزيادة هو الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي العائد الى ارتفاع أسعار النفط عالميا خلال هذه السنه. يلاحظ بعد ذلك انخفاض كبير في حجم الادخار عام 2009 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ(94.35%) ويعود السبب في ذلك الى تراجع أسعار النفط عالميا بسبب احداث الازمة المالية العالمية والتي اثرت بشكل كبير على حجم الطلب على النفط فضلا عن تاثيرها على التعاملات الاقتصادية في جميع بلدان العالم.

جدول(1)

حجم الادخار في العراق للمدة (2003-2019)

مليون دينار،%

السنوات	الادخار	معدل النمو السنوي %
2003	1371824.0	-
2004	1387579.7	1.1
2005	8228016.8	492.97
2006	19119446.4	132.37
2007	18480742.0	33.41-
2008	41710145.0	125.69
2009	2353657.9	94.35-

569.88	15766720.1	2010
151.08	39587237.7	2011
2.02	40389203.5	2012
28.34	51836536.8	2013
22.83-	40000795.7	2014
10.8	44344061.1	2015
11.4	49398733.4	2016
3.3	51048631.7	2017
7.5	54890363.5	2018
3.5-	52943035.0	2019

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على:

- **دائرة البرامج الاستثمارية الحكموية، قسم الموازنة الاستثمارية للمدة (2003-2019)، بغداد، وزارة التخطيط.**
- **الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية للمدة(2003-2019)، بغداد، وزارة التخطيط.**
- **تم استخراج معدلات النمو من قبل الباحثتان .**

شهد بعدها الادخار حالة من التذبذب بالارتفاع والانخفاض الى ان وصل الى(40000745.7) مليون دينار عام 2014 وهذا راجع الى سوء الأوضاع الأمنية بسبب دخول داعش والذي كان له اثر كبير في تعطل بعض القطاعات الاقتصادية حيث بلغ معدل النمو السنوي (-22.83%)، ارتف بعدها حتى وصل الى (54890363.5) مليون دينار عام 2018 ويعود الفضل في ذلك الارتفاع الى تحسن الأوضاع الأمنية بعد القضاء على عصابات داعش فضلا عن التحسن في أسعار النفط عالميا والذي انعكس على ارتفاع مستويات الدخل بشكل كبير، الا انه عاد وانخفض عام 2019 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ(-3.5 %).

ثانيا: تحليل العوامل المؤثرة في الادخار في العراق

1-تحليل حجم الاستهلاك المحلي:

من جدول رقم (2) يلاحظ ارتفاع معدلات الانفاق الاستهلاكي خلال مدة البحث حيث بلغ (13616500.9) مليون دينار عام 2003 وعند متابعة السنوات التي سبقت هذه السنة نلاحظ انه حدث ارتفاع كبير في الانفاق ويرجع الفضل في هذه الزيادة الى ارتفاع مستوى الدخل حيث تم في هذا العام دفع رواتب الموظفين والعاملين في الدولة بالدولار وذلك بعد انهيار النظام السابق.

استمر الارتفاع بعد ذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية والتي لها اثر غير مباشر على الانفاق الاستهلاكي الخاص حيث ان هذه الزيادة في الإيرادات تنعكس على ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي والذي ساهم في ارتفاع مستوى

الدخل في العراق خاصة بعد صدور سلم جديد للرواتب والذي كان له الأثر الكبير في زيادة مستويات الاستهلاك في العراق. وقد استمرت هذه الزيادة حتى العام 2014 حيث انخفض الاستهلاك في العام الذي يليه نتيجة انخفاض أسعار النفط والتي اثرت بشكل كبير على الموازنة العامة حيث قامت الحكومة خلال هذه الفترة باستقطاع نسب معينة من رواتب الموظفين لدعم الانفاق الحكومي والعسكري بسبب الحروب على داعش اذ بلغ معدل النمو السنوي قيمة سالبه بلغت(3.%) خلال هذا العام. واستمر الانفاق الاستهلاكي بالتذبذب في بقيه السنوات الى ان وصل عام 2019 الى (1186573812.0) وبمعدل نمو سنوي (3.14%).

2- تحليل الناتج المحلي:

ان المتتبع للأوضاع الاقتصادية في العراق يلاحظ حالة من التذبذب في حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث اذ شهد حالة من الارتفاع في بعض السنوات وحالة من الانخفاض في سنوات أخرى ويرجع السبب في ذلك الى الظروف الاستثنائية التي عانى منها الاقتصاد العراقي بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية خلال تلك المدة، فقد شهدت العديد من التغيرات الجوهرية في اغلب النشاطات الاقتصادية في العديد من القطاعات ويعود السبب الأول والاهم في ذلك هو التغيرات التي حدثت بعد سقوط النظام السابق عام 2003 وانفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي بسبب رفع العقوبات الاقتصادية فضلا عن الزيادة التي حدثت في تصدير النفط العراقي وبمعدلات مرتفعة الامر الذي انعكس على زيادة واضحة في الناتج المحلي الاجمالي، حيث يلاحظ من الجدول انه قد ارتفع بشكل تدريجي منذ عام 2003 ولغاية 2008 بسبب الارتفاع الذي حصل في زيادة العوائد النفطية فضلا عن تحسن الأوضاع الأمنية والتي كان لها اثر كبير في ارتفاع الاستثمارات خاصة في القطاع النفطي حيث كانت هناك زيادة في الناتج المحلي الإجمالي من(29585789)عام 2003 الى (155982321) مليون دينار عام 2008.

جدول(2)

العوامل المؤثرة في الادخار في العراق للمدة (2003-2019) مليون دينار،%

السنوات	الانفاق الاستهلاكي	معدل النمو السنوي %	معدل التضخم	سعر الفائدة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي %
2003	13616500.9	-	33.61	8.2	29585789	-
2004	19538773.0	36	27.0	9.5	53235359	79.9
2005	27593239.7	43.5	37.0	13.7	73533599	38.1
2006	35526339.7	41.2	53.2	15.5	95587955	29.9
2007	4296313.3	28.8	30.8	20.0	107828521	16.6
2008	49091355.7	20.9	2.7	15.0	155982321	40.8
2009	68256193.2	39.0	2.8-	7.1	139330211	-16.8

24.05	158521511	6.3	2.4	5.5	72026324.0	2010
34.09	211309950	6.2	5.6	4.5	76260346.7	2011
16.9	251907661	6.0	6.1	32.8	101299565.5	2012
7.6	271091777	6.0	1.9	4.1	105696745.4	2013
-2.6	258900633	6.0	2.2	5.9	112036294.4	2014
-26.9	191715791	6.0	1.4	-3.2	108396524.9	2015
1.1	208863261	8.5	0.4	3.3	111917984.4	2016
14.6	254178905	8.4	0.2	1.9	114058380.6	2017
11.2	201776543	4.0	0.4	5.86	1150343817.7	2018
37.23	276901231	4.0	-0.2	3.14	1186573812.0	2019

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على:

- **دائرة الإحصاء والابحاثالتقارير السنوية للمدة(2033-2019)، ، البنك المركزي العراقي،بغداد.**
- **تم استخراج معدل النمو من قبل الباحثتان .**

ان هذا الارتفاع لم يستمر لوقت طويل اذ انخفض الناتج عام 2009 وكان السبب وراء ذلك هو انعكاسات الازمة المالية العالمية والتي اثرت على الأسعار في القطاع النفطي حيث بلغ الناتج المحلي الإجمال(139330211) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ(16.8%). عاد بعدها الناتج في الارتفاع بعد التعافي من اثار الازمة المالية وتحسن مستوى الطلب على النفط الذي الى عوده الارتفاع في أسعار المنتجات النفطية واستمر بالارتفاع الى عام 2014 حيث يلاحظ الانخفاض في حجم الناتج المحلي بسبب سوء الأوضاع الأمنية بعد احداث داعش الى جانب انخفاض أسعار النفط عالميا اذ بلغ (258900633) مليون دينار عام 2014. ثم استمر بالتذبذب الى ان وصل الى(276901231) مليون دينار عام 2019 بسبب تحسن أسعار النفط فضلا عن تحسن الوضع السياسي بعد القضاء على عصابات داعش. وعند النظر الى الزيادة التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ اثر هذه الزيادة على حجم الادخار خلال نفس المدة وهذا يدل على وجود العلاقة الطردية بين النمو بالناتج المحلي الإجمالي وحجم المدخرات في العراق وهذا ينطبق على جميع سنوات الدراسة اذ يلاحظ ذلك بشكل كبير.

3- تحليل معدل التضخم:

فيما يتعلق بمعدل التضخم في الاقتصاد العراقي نلاحظ انه عبارة ظاهرة مركبة لم تتشكل نتيجة عامل واحد بل ظهرت نتيجة لتفاعل العديد من العوامل سواء كانت نقدية ام حقيقية، والتي كان لها ارتباط واضح في الاختلالات الهيكلية في القطاعات الانتاجية فضلا عن التدهور الذي حدث في بعض قطاعات الاقتصاد كالقطاع الزراعي والصناعي ، وبسبب هذه العوامل اصبح التضخم حقيقة مسلم بها في الاقتصاد العراقي كنتيجة فعلية بسبب التوسع الذي حدث في النفقات وبالأخص النفقات التشغيلية (غيدان و حمه،2015: 40). نلاحظ ان معدل التضخم خلال المدة (2003-2007) كان مرتفعا جدا اذ وصل الى(53.2%)

عام (2006) ويرجع السبب في ذلك الى الازمة التي حصلت في الوقود بسبب استمرار سوء الاوضاع الأمنية والسياسية فضلا عن الزخم الذي حصل على محطات تعبئة الوقود الامر الذي انعكس على ارتفاع الاسعار في السوق السوداء بالإضافة الى الانقطاع المتواصل في الكهرباء حيث بلغت نسبة التضخم لمجموعة الوقود(99.1%) فضلا عن العديد من المسببات الاخرى التي كان لها اثر كبير في زيادة معدلات التضخم كالارتفاع في مستويات الانفاق الحكومي الاستثماري و الذي ادى الى زيادة معدلات السيولة و زيادة الطلب المحلي وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية، كما ان ارتفاع حجم الانفاق الخاص المرتبط بمعدل نمو الكتلة النقدية والائتمان ادى الى ارتفاع اسعار العقارات وايجار الدور السكنية الى مستويات عالية أسهمت في ارتفاع معدلات التضخم(ياس، 2013 :68). اما فيما بعد فقد انخفضت معدلات التضخم بشكل كبير حتى وصلت الى(0.2-%) في نهاية المدة ويرجع السبب في ذلك الى انخفاض اسعار اغلب مكونات الرقم القياسي فضلا عن الاجراءات والتدابير التي جرى اعتمادها من قبل البنك المركزي وذلك من خلال استخدام الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية(سعر اعادة الخصم، متطلبات الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة التي تمت من خلال مزاد العملة الاجنبية) وغيرها من الاجراءات الاخرى التي تهدف الى تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي ثابت يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل الى جانب رفع المستوى المعيشي للمواطنين.

4-تحليل معدل سعر الفائدة:

اما فيما يتعلق بسعر الفائدة فقد بلغ (8.2%) عام 2003 ارتفع عام 2004 الى (9.5%) استمر بعدها بالارتفاع حتى وصل عام 2007 الى (20%) وكان الهدف من رفع سعر الفائدة هو كبح التضخم وتشجيع النشاط الاقتصادي فضلا عن تنظيم وتحديد الاستثمارات في المجالات التي يسمح التعامل بها وذلك للقيام بالعمليات المصرفية على النحو الامثل لتفيذ السياسة النقدية التي يعتمد عليها البنك المركزي(البنك المركزي،2007:12). نلاحظ بعد ذلك انه تم تخفيض سعر الفائدة حتى وصل الى (7.1%) عام 2009 واستمر في الانخفاض الى ان وصل الى (4%) عام 2019 وكان الهدف من هذا التخفيض هو تحفيز المصارف للتوجه نحو السوق بغرض تمويل المشاريع الاقتصادية المختلفة التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فقد اتخذ البنك المركزي عددا لا باس به من الاجراءات كتحرير اسعار الفائدة على القروض والائتمان والودائع فضلا عن الاوراق المالية وحسب أوضاع السوق بما يؤدي الى تحقيق التوزان الحقيقي بين العرض والطلب على النقد(غيدان و حمه، 2015: 36).

ثالثا: قياس محددات الادخار المحلي في العراق للمدة 2003-2019

1-توصيف النموذج

يمكن توصيف العلاقة الدالية بين الادخار ومحدداته او العوامل المؤثرة عليه من خلال الدالة التالية:

$$Yi= f(x1,x2,x3,x4)$$

حيث ان :

Yi ترمز الى الادخار المحلي

X1 ترمز الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

X2 ترمز الى الانفاق الاستهلاكي العائلي

X3 ترمز الى سعر الفائدة

X4 ترمز الى معدل التضخم

حيث ان العلاقة الرياضية بينهما خطية، كذلك العلاقة بين الادخار المحلي ومحدداته على الشكل التالي:

أ- العلاقة بين الادخار المحلي والناتج المحلي الإجمالي ذات إشارة موجبة او علاقة طردية.

ب- العلاقة بين الادخار المحلي والانفاق الاستهلاكي العائلي ذات إشارة سالبة او علاقة عكسية.

ت- العلاقة بين الادخار المحلي وسعر الفائدة ذات إشارة موجبة او علاقة طردية.

ث- العلاقة بين الادخار المحلي ومعدل التضخم ذات إشارة سالبة او علاقة عكسية.

2-تقدير دالة الادخار القومي الخطية :

قام الباحثين بتقدير المحددات او العوامل المؤثرة على الادخار في الاقتصاد العراقي للمدة 2019/2003 باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وقد تم تقدير معالم الانحدار الخطي المتعدد بواسطة طريقةOLS حيث تم كتابة المتغيرات الداخلة في النموذج على الشكل التالي:

$$\hat{Y}= b_0+b_1X_{1i}+b_2X_{2i}+b_3X_{3i}+b_4X_{4i}+\mu_i$$

ولغرض تقدير المعادلة تم الاستعانة بالبرنامج الاحصائي (Eviews12) وكانت نتائج التقدير على الشكل التالي:

$$Yi= -23859705 +0.244x1i+0.022x2i+ 1074472x3i+40754.90x4i$$

$$t = \quad (2.043) \quad (5.569) \quad (2.454) \quad (1.542) \quad (0.180)$$

$$R2 =0.85 \quad , \quad R\text{-}2 =0.80 \quad , F = 17.166 , \ d.w = 2.219$$

جدول (4)

نتائج تقدير دالة الادخار

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-23859705	11675060	-2.043647	0.0636
X1	0.244060	0.043821	5.569427	0.0001
X2	0.022304	0.009087	2.454476	0.0303
X3	1074472.	696729.0	1.542166	0.1490
X4	40754.90	225690.1	0.180579	0.8597
R-squared	0.851195	Mean dependent var		31344514
S.D. dependent var		19975558		
S.E. of regression	8897699.	Akaike info criterion		35.08041
Sum squared resid	9.50E+14	Schwarz criterion		35.32547
Log likelihood	-293.1835	Hannan-Quinn criter.		35.10477
F-statistic	17.16055	Durbin-Watson stat		2.199569
Prob(F-statistic)	0.000066			

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12.

النتائج أعلاه توضح الاتي:

1- معلمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ذات إشارة موجبة وقيمتها يثبت ان الناتج المحلي الإجمالي اذا تغير بمقدار وحدة واحدة فان الادخار على المتوسط يتغير بمقدار 0.244.

2- معلمة الانفاق الاستهلاكي العائلي ذات إشارة موجبة وقيمتها يثبت ان الانفاق الاستهلاكي اذا تغير بمقدار وحدة واحدة فان الادخار يتغير بمقدار 0.022.

3- معلمة سعر الفائدة ذات إشارة موجبة وقيمتها يبين ان التغير في سعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير الادخار على المتوسط بمقدار 1074472.

4- معلمة التضخم ذات إشارة موجبة وقيمتها يبين ان التغير في معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير الادخار على المتوسط بمقدار 40754.90.

نتائج اختبار (t) تشير الى ان المعالم التالية هي:

- معلمة المقطع معنوية عند 1%.
- معلمة الناتج المحلي الإجمالي معنوية عند 1%، 5%.
- معلمة الانفاق الاستهلاكي العائلي معنوية عند 1%.
- معلمة سعر الفائدة غير معنوية عند 1%، 5%.
- معلمة التضخم غير معنوية عند 1%،5%.

اما نتائج اختبار F فقد بينت ان جميع المعالم معنوية اجماليا عند مستوى معنوية 1%، 5% وبدرجة حرية df=(12.4).

كان معالم التحديد R^2 والذي يوضح ان القوة التفسيرية للنموذج كانت تساوي 85% ويعني ذلك ان المتغيرات المفسرة تفسر مانسبته 85% من التغيرات الكلية في الادخار والنسبة المتبقية 15% تعود الى حد الخطأ وهي المتغيرات أخرى لم يتم تضمينها في النموذج.

معامل التحديد المعدل R^{-2} يبين ان القوة التفسيرية للنموذج تساوي 80% ويعني ذلك ان المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر 80% من التقديرات الكلية في الادخار والمتبقى 20% يعود الى حد الخطأ وبالتالي يمكن القول ان جودة معادلة الانحدار الخطي المتعدده ذات جودة مقبولة او جيدة.

اما اختبار دربن- واتسون d-w فقد اشار الى ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى حيث كانت قيمتها المحتسبة تتجاوز القيمة الأعلى الجدولية du=2.104 عند مستوى معنوية 5%.

رابعا: الاستنتاجات

1- عاني الاقتصاد العراقي من العديد من الازمات الاقتصادية والسياسية والأمنية والتي كان لها الأثر الكبير على معدلات الادخار المحلي حيث يلاحظ التذبذب الحاصل في قيمة الادخار خلال مدة البحث.

2- أدى التحسن في رواتب العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية الى زيادة معدلات الاستهلاك بشكل كبير بعد العام 2003.

3- انخفاض معدلات التضخم ووصولها الى مستويات مقبولة بعد تحسن الوضع الاقتصادي والاليات التي تم اتباعها من قبل الحكومة والبنك المركزي أسهمت بشكل واضح في هذا الانخفاض.

4- يلاحظ انه كان هناك استقرار بمعدلات الفائدة وخاصة في السنوات الأخيرة وهذا الامر شجع على زيادة المدخرات المحلية للعراقيين بسبب العوائد المستقرة التي يتم الحصول عليها جراء هذه المدخرات.

5- تزايد الناتج المحلي الإجمالي بعد زيادة الصادرات النفطية وانفتاح العراق على العالم الخارجي بعد انتهاء الحصار الاقتصادي الذي كان يشكل عائق كبير في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

6- من خلال تقدير نتائج دالة الادخار نلاحظ وجود اثر إيجابي بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم المدخرات المحلية وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية حيث ان زيادة الناتج وبالتالي ارتفاع متوسط نصيب الافراد من الناتج المحلي الإجمالي يسهم بشكل كبير في زيادة الجزء المخصص للادخار.

7- كانت هناك علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي وحجم الادخارات وهذا منافي للنظرية الاقتصادية

حيث ان العلاقة هي عكسية بين الاستهلاك والادخار ويمكن ان يرجع السبب وراء ذلك الى تحسن الأوضاع المعيشية للافراد وارتفاع مستويات الأجور والرواتب كل هذا أدى الى الاشباع بعد سنوات من الحرمان الامر الذي انعكس على زيادة حجم المدخرات من خلال اتجاه الافراد الى شراء العقارات والذهب والمباني وغيرها.

8- كانت العلاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم الادخارات وهذا مطابق لما جاء بالنظرية الاقتصادية حيث انه كلما زادت معدلات الفائدة أدى الى زيادة المدخرات بغرض الحصول على عوائد مالية بشكل دائم.

9- وجد ان العلاقة كانت طردية بين معدلات التضخم وحجم المدخرات وهو عكس النظرية الاقتصادية ويمكن ان يرجع سبب ذلك الى انخفاض معدلات التضخم في العراق خاصة بالسنوات الأخيرة الامر الذي شجع الافراد على زيادة المدخرات.

خامسا: التوصيات

1- ضرورة العمل على تشجيع الافراد على ترشيد الاستهلاك الامر الذي ينعكس بشكل إيجابي على زيادة حجم المدخرات.

2- زيادة التوعية وزرع الثقة بالمؤسسات المالية والمصرفية وزيادة أسعار الفائدة على الودائع بالشكل الذي يشجع الافراد على تخصيص جزء اكبر من الدخل نحو الادخار.

3- العمل على إيجاد السياسات المالية والنقدية من خلال الحكومة البنك المركزي التي تعمل على زيادة حجم المدخرات والاستثمارات من خلال خطط التنمية الاقتصادية.

المصادر

1- اليقين، خلادي ايمان نور، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، . 2012

2- اسماعيل –رياض ، الادخار في المجتمع الاشتراكي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1997.

3- امين ، داليا ابراهيم ، اثر قطاع الوساطة المالية على المدخرات مع التطبيق على الحالة المصرية ، للفترة 1973-2002 ، رسالى ماجستير للعلوم الاقتصادية ، 2005

4- البسام –خالد ، نموذج للادخار العائلي في المملكة العربية السعودية ، دراسة قياسية للفترة 2002- 1980 ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الادارة والاقتصاد م 19- العدد 1 / جدة المملكة العربية السعودية ، 2005.

5- بشير ، خميرة ، 2016 ، دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، المسيلة ، الجزائر ، (غير منشورة) .

6- جمعون –نوال ، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية – الجزائر ، 2005.

7- الحقباني ، الادخار العائلي واثره في التنمية الاقتصادية من منظور تنمية اسلامية –درسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية ، اطروحة دكتوراه – جامعة ام القرى .1999 .

8- الحولي ،ماهر حامد – استثمار المدخرات في الاسلام ، اليوم الدراسي –واقع وافاق كلية الشريعة – فلسطين ، 2007 .

9- الخطيب –صالح دياب ، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، الطبعة الاولى ، 2013.

10- دعاس .خليل ، الادخار المحلي والتمويل الخارجي بين التكامل و الاحلال ، دراسة حالة الدول العربية، رسالة ماجستير ، الجزائر ، 2003

11- دوابة، أشرف (2009)، الأزمة المالية العالمية "رؤية إسلامية"، دار السلام لطباعة والنشر، ط 1، مصر.

12- رشيد، عبدالله محمد، علي حمد علي، حسن زيدان، قياس وتحليل دالة الادخار في الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2018)، مجلة تكريت للعلوم االادارية والاقتصادية، المجلد(16)، العدد(52)، 2020.

13- زغير ، اكتفاء عذاب ، 2017 ، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق ، العراق ، وزارة التخطيط دائرة القطاعات الاقتصادية .

14- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الاعمال- التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، 2000.

15- سلامي ، محمد شيخي –تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1979-2005 ، مجلة الباحث ، العدد 6 ، 2008.

16- سهو، نزهان محمد، "آثار الأزمة المالية العالمية على الادخار"، مجلدة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 22 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوت، 2016

17- شاكر –احمد ، الادخار وانواعه ، ودوافعه .com www.ma;toop.

18- الشيخلي – عزيز خليل ابراهيم ، صادق –علي عبد الجليل ، قياس وتحليل اثر الادخار العام على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2018 ،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ، 15، العدد 48 ، الجزء 2، 2019.

19- الطيب، عبد المنعم محمد، تعبئه المدخرات، دار الكندي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016

20- عجمية –محمد عبد العزيز، الليثي – محمد ، التنمية ، مفهومها ، ونظرياتها، وسياستها ، الاسكندرية ، الدار الجامعية2004

21- العريفي –عبد الله ناصر ، محددات الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، 2006

22- العساف –احمد عارف ، الوادي –محمود حسين ، التخطيط والتنمية الاقتصادية ، الطبعة الاولى –دار المسيرة ، عمان الاردن .2011

23- العلي، عادل فليح ، 2002 ، المالية العامة والتشريع المالي ، الطبعة الأولى ، دار الجامعية للطباعة والنشر ، فرع الموصل ، العراق

24- عمارة –رانيا محمود عبد العزيز ، مبادئ علم الاقتصاد ، الطبعة الاولى ، الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، 2016 .

25- غازي حسين عناية، التضخم المالي، الاسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعي، 2000.

26- مجلة التمويل والتنمية ، (2018). "العودة للأساسيات "ما هو الناتج المحلي الإجمالي" ، صندوق النقد الدولي ، ديسمبر

27- مليباري –لؤي عبد الصمد ، تحديد العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية ، مجلة الكترونية شاملة ، العدد الثامن والثلاثون الشهر 7، 2021.